المملكة المغربية

مجلس جهة فاس – مكناس

التقرير العام لليوم الدراسي الأول حول الرياضة

بجهة فاس - مكناس

الفهرس

الجلسة الافتتاحية

1)الكلمات الافتتاحية

- كلمة السيد محند العنصر رئيس مجلس جهة فاس مكناس.
- كلمة السيد سعيد زنيبر والي جهة فاس مكناس.
- كلمة السيد رشيد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة.
- كلمة السيد أحمد اليندوزي، رئيس اللجنة المنظمة لليوم الدراسي حول الرياضة ونائب رئيس مجلس جهة فاس-مكناس.

2) المداخلات

- المداخلة الأولى- الرياضة بجهة فاس مكناس: واقع وآفاق.
- المداخلة الثانية - مستجدات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.
- المداخلة الثالثة -قراءة في القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

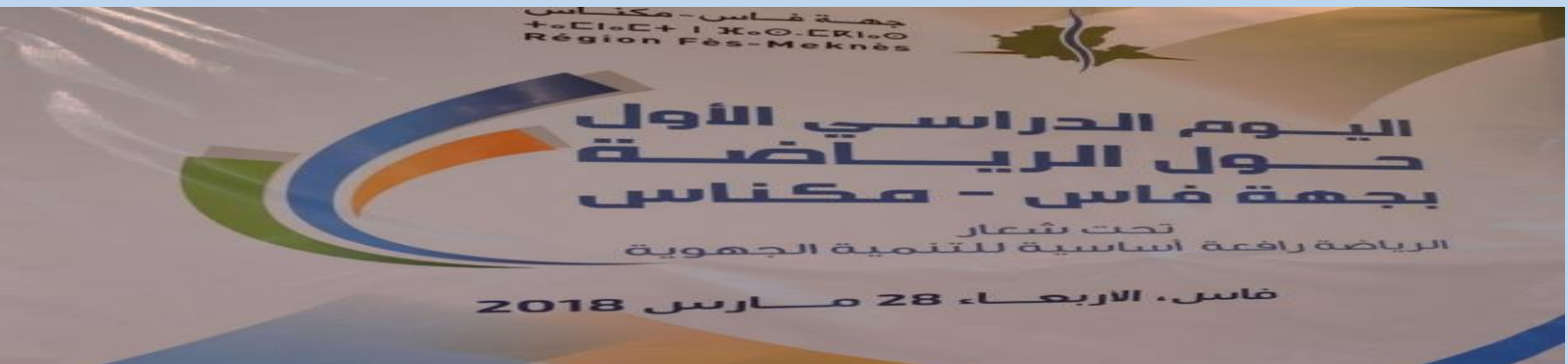

الورشات العلمية

<u>الورشة الأولى-</u> آليات الحكامة في التدبير الرياضي.

- تقديم الورشة
- توصيات الورشة

<u>الورشة الثانية-</u> دور الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي، وتنسيق دورها في مجال الدعم الموجه للفرق والجمعيات الرياضية.

- تقديم الورشة
- توصيات الورشة

<u>الورشة الثالثة-</u> تنسيق السياسات الجهوية في المجال الرياضي.

- تقديم الورشة
- توصيات الورشة

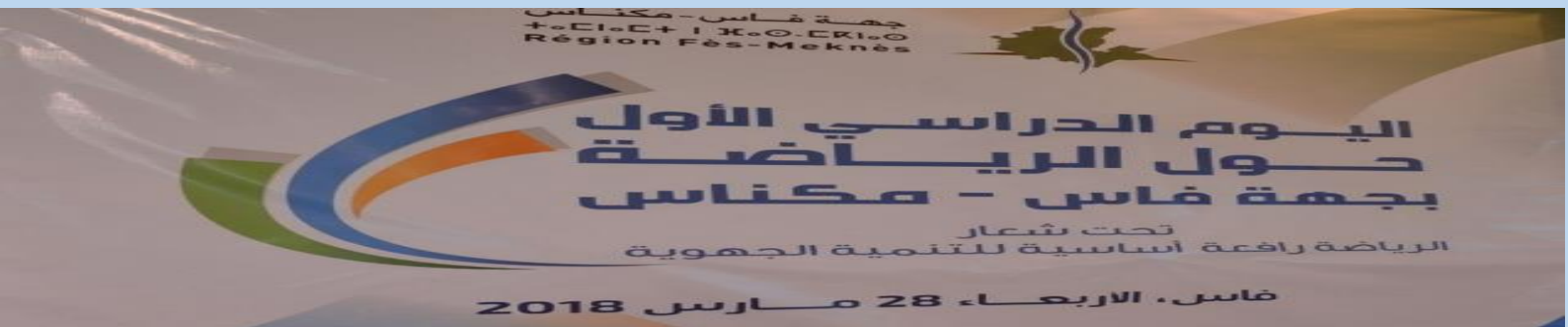

الجلسة العامة المسائية

- **كلمة السيد أحمد اليندوزي رئيس اللجنة المنظمة لليوم الدراسي حول الرياضة.**
- **كلمة السيد امحند العنصر رئيس مجلس جهة فاس – مكناس.**

تقديم

تعتبر الجماعات الترابية كمسؤول أساسي للدعم والمساهمة في تنمية المجال الرياضي الى جانب المركز لا سيما أن المغرب بدا يعرف هيكلة جديدة للدولة وفق منظور جديد للجهات والجماعات الترابية في علاقتها بالدولة المركزية باعتبار تنمية الرياضة اللبنة الجوهرية في مسلسل بناء مجتمع ديمقراطي وحداثي، مسلسل شكل أحد المشاريع المجتمعية الكبرى التي باشرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين.

ففي المغرب، كما في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، نلاحظ الاهتمام المتزايد للمواطنين بالممارسة الرياضية، من مختلف الأعمار والمستويات السوسيو اجتماعية والثقافية، ويمكن تفسير ذلك بمجموع الفوائد التي يجنيها الممارس للرياضة خصوصا في مجالات الصحة، الحالة البدنية والرفاهية.

وبذلك، فقد احتضنت جهة فاس-مكناس أشغال يوم دراسي أول حول الرياضة إعتبر بمثابة افتتاح لشراكة جديدة بين الدولة والجهة في هذا المجال، شراكة تهدف الى تحقيق اهداف التنمية الرياضية والاجتماعية.

الجلسة الافتتاحية

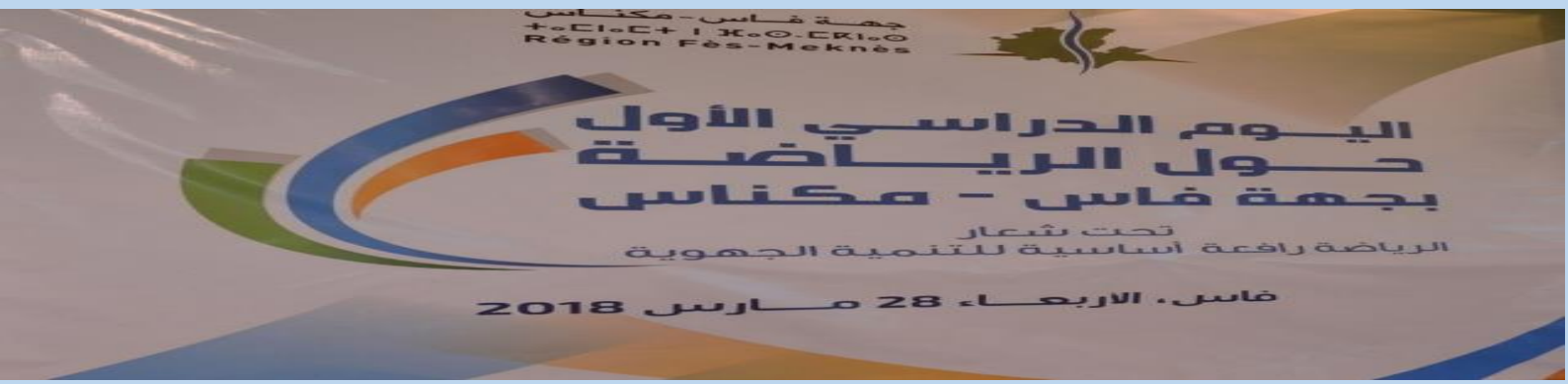

الجلسة الافتتاحية

1) الكلمات الافتتاحية

أشرفت جهة فاس مكناس يوم الأربعاء 28 مارس 2018، على تنظيم أول لقاء جهوي حول الرياضة، احتضن فعالياته "فندق marriott"، اختير له شعار :

"الرياضة رافعة أساسية للتنمية"

حضره إلى جانب السيد رئيس مجلس جهة فاس-مكناس، السادة.

- وزير الشباب والرياضة
- والي جهة فاس مكناس
- عمال عمالات وأقاليم للجهة.
- مسؤولي المصالح المركزية واللاممركزة
- رؤساء مجالس العمالات والأقاليم بجهة فاس مكناس
- رؤساء الجماعات الترابية
- أعضاء مجلس جهة فاس مكناس
- ممثلو الجامعات الرياضية
- ممثلو العصب الرياضية الجهوية
- أعضاء مكاتب الهيئات الاستشارية، هيئة الشباب وهيئة المساواة ومقاربة النوع، والهيئة الاقتصادية
- ممثلو المنابر الإعلامية والمواقع الإعلامية والصحفية.

الجلسة الافتتاحية

جدول مفصل حول عدد الحضور وصفاتهم:

الهيئة	عدد الحاضرين
أعضاء مجلس الجهة	15
الهيئات الاستشارية	20
الجماعات الترابية	32
رؤساء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي	17
مدراء وأطر الإدارات المركزية والجهوية	36
الجامعات والعصب الرياضية	65
الشخصيات الرياضية	35
ممثلو هيئات المجتمع المدني	13
الصحافة	42

بعد تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تولى السيد "حسن الحريري" الصحافي والإعلامي الرياضي بالقناة الأولى مهمة تنشيط فقرات هذا اليوم الدراسي، ذَكَر في مستهل عرضه بالإنجازات والمكتسبات التي حققها رياضيي الجهة في المحافل الدولية خلال السنوات الماضية، حصدوا خلالها الألقاب الرياضية التي بقيت حاضرة في الذاكرة الشعبية ليس فقط لساكنة الجهة بل في كافة ربوع الوطن، ورفعوا أيضا خلالها العلم الوطني خفاقا في كبريات العواصم الدولية، حيث لا زالت تعتبر الجهة بفضل هذه المنجزات أبرز جهة من حيث الألقاب على المستوى الوطني.

الجلسة الافتتاحية

ليتم بعد ذلك إعطاء الكلمة للسيد "أمحند العنصر" رئيس مجلس جهة فاس مكناس، للإعلان الرسمي عن افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي خلال الساعة العاشرة والنصف صباحا، حيث استهل مداخلته بكلمة ترحيبية بالحضور الكريم وشكرهم على تفضلهم تجشم عناء السفر لحضور فعاليات هذا الملتقى الأول من نوعه الذي ينظم على المستوى الوطني لتدارس القضايا الأساسية التي تعنى بالشأن الرياضي، معتبرا بأن التوجهات الملكية السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده، والمُضَمنة في الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الأولى حول الرياضة بالصخيرات سنة 2008، شكلت ولازالت خارطة طريق ومرجعية نستلهم منها المثل والعبر لتجاوز الاختلالات التي تعتري الشأن الرياضي.

مؤكدا في ذات الصدد بأن المشرع في دستور سنة 2011، استحضر القيمة النوعية لهذا التصور الملكي السامي، الذي جعل من الرياضة حقا دستوريا مكفولا لكافة المواطنين والمواطنين يستفيدون من أحقية ولوج مرافقها والاستفادة من خدماتها على قدم المساواة، وقد عملت الحكومة على جعله أولوية في صلب اهتماماتها وسياساتها الحكومية.

كما دعا السيد الرئيس في نهاية كلمته السادة الحاضرين للتفاعل الايجابي مع أرضية هذا الملتقى العلمي، والمشاركة في إغناء فعالياته، لكونها تشكل فرصة تجمع مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجال الرياضي بمختلف مستوياتهم، للتداول وطرح الأفكار والتصورات، التي من شأنها تنمية وتأهيل هذا المجال داخل النفوذ الترابي للجهة، دعما للتنمية وإحقاقا لمبدأ الإنصاف المجالي بالجهة، مستحضرين روح المسؤولية الجماعية وسمو الواجب الوطني.

الجلسة الافتتاحية

أما السيد والي جهة فاس مكناس، السيد "سعيد زنيبر" فقد ذكّر في بداية مداخلته بالارتباط الشديد للرياضة بمجالات التنمية المندمجة، وبالمجهودات التي بذلت في المجال الرياضي من طرف القطاع الوصي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ساهمت في انجاز العديد من ملاعب القرب وقاعات رياضية.

كما أكد السيد والي الجهة على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية لتفعيل الاختصاصات المنوطة بكافة المتدخلين للنهوض بالمجال الرياضي وإنعاشه، من خلال استغلال واستثمار الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجهة، ودعم البرامج الرياضية المهيكلة التي من شأنها المساهمة في استضافة الجهة للملتقيات الرياضية الوطنية والدولية.

الجلسة الافتتاحية

في حين أكد معالي السيد وزير الشباب والرياضة، السيد "رشيد الطالبي العلمي"، بعد تهنئته لمجلس جهة فاس مكناس على تنظيم هذا الملتقى الرياضي الهام، على أن وزارة الشباب والرياضة تنكب حاليا على تقييم الإستراتيجية الوطنية للرياضة، بعد مرور عشرة (10) سنوات من اعتمادها، إلى جانب تقييم القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية الوطنية والرياضة.

كما عمل السيد الوزير على تقديم العديد من الأرقام والمعطيات المرتبطة أساسا بالعدد الإجمالي للممارسين للرياضة، وعدد المؤطرين الرياضيين وعدد المجازين، إضافة إلى مجموع التجهيزات المحققة، ارتبط الهدف من بسطها تقديم مقارنة بين الأهداف المسطرة من طرف الوزارة والنتائج المنجزة على الواقع.

وقد توقف السيد الوزير خلال كلمته على العديد من الاختلالات التي يعاني منها القطاع الرياضي، لعل أبرزها:

- غياب التنسيق في بلورة وتفعيل البرامج المرتبطة بالشأن الرياضي.
- عدم بلوغ مستوى صناعة رياضية قادرة على إنتاج رياضيين يحققون نتائج مهمة في المجال الرياضي.

ولأجل معالجة هذه الاختلالات، قدم السيد الوزير العديد من الحلول التي من شأنها النهوض بالقطاع الرياضي، لعل أبرزها:

- ✓ مراجعة طريقة تدخل الوزارة الوصية في القطاع الرياضي.
- ✓ وضع تصور يتوافق مع مستوى الرهانات للارتقاء بالشأن الرياضي.
- ✓ الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية.

وذلك بهدف إنتاج منظومة رياضية تتماشى مع طموحات القرن 21 .ومع انتظارات المواطنات والمواطنين.

الجلسة الافتتاحية

أما بخصوص مداخلة اللجنة المنظمة، التي ألقاها **السيد "أحمد اليندوزي"**، رئيس اللجنة ونائب رئيس المجلس المكلف بقطاع الشباب والرياضة، أكد بعد شكره للسيدات والسادة الحاضرين على السبق الذي حققته جهة فاس مكناس في أخذ مبادرة تنظيم هذا الملتقى العلمي بكيفية تشاركية مستحضرة مبدأ التنسيق والتشاور مع مختلف المتدخلين في القطاع الرياضي، من خلال عقد أكثر من 15 لقاءا، شملت على وجه الخصوص:

- السيد وزير الشباب والرياضة.
- المديرية الجهوية والمديريات الإقليمية للشباب والرياضة.
- رؤساء مجالس العمالات والأقاليم.
- رؤساء الجماعات.
- مكتب مجلس جهة فاس مكناس.
- لجنة المرأة والشباب والرياضة.
- الهيئة المكلفة بالشباب.

كما أكد **السيد أحمد اليندوزي** على المكانة التي خصها دستور 2011 للرياضة حيث أصبحت حقا دستوريا يجب أن يستفيد من مرافقها وخدماتها كافة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة وهو ما يفرض علينا تكريس وتعزيز هذه المقتضيات الدستورية خدمة للرياضة والرياضيين، وأن نرتقي بها لتأسيس صناعة رياضية تساهم في النمو الاقتصادي لبلادنا وجهتنا وهو ما ترجمه إختيار تنظيم اليوم الدراسي حول الرياضة تحت شعار "**الرياضة رافعة أساسية للتنمية الجهوية**"، في محاولة لجمع مختلف الفاعلين والرياضيين، لتشخيص الواقع الرياضي ووضع تصور شمولي يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات والتحديات والرهانات التي ينشدها المواطنات والمواطنين لتنمية الجهة، وفق مقاربة تشاركية ترتكز على التشاور والتفاعل والانسجام وتظافر الجهود.

الجلسة الافتتاحية

2) المداخلات

بمجرد الانتهاء من الشق المرتبط بافتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي، تم الانتقال إلى الفقرة الموالية المتعلقة بالمداخلات العلمية.

حيث تطرقت المداخلة الأولى لموضوع **الرياضة بجهة فاس مكناس: واقع وآفاق**، قدمها السيد "عيسى بوجنيني" ممثلا للمديرية الجهوية للشباب والرياضة، لامس من خلالها واقع الرياضة بجهة فاس مكناس، من خلال تقديمه لحصيلة الانجازات المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية والمنشآت الرياضية المهيكلة، إلى جانب عرضه لعدة إحصائيات تشمل عدد الأطر المشرفة على المجال الرياضي ونسبة المستفيدين منه.

ثم انتقل بعد ذلك إلى عرض أهم العناصر التي ترتكز عليها إستراتيجية المديرية الجهوية حول الرياضة، المعتمدة على تبني مقاربة منفتحة على مختلف الفاعلين، ترتكز على نموذج رياضي يهدف إلى توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، خاصة منها الرياضة القاعدية ورياضة المستوى العالي.

إلى جانب ذلك، قدم السيد المتدخل حصيلة المشاريع المنجزة بالجهة خلال سنة 2017، وما تعتزم المديرية الجهوية للرياضة القيام به من مشاريع وبرامج خلال هذه السنة، قبل أن يخلص إلى أن هذا الملتقى، يشكل لبنة أساسية لبناء نموذج رياضي للجهة، وفق منظور تشاركي يتأسس على خدمة الرياضة الجهوية والنهوض بها.

الجلسة الافتتاحية

أما بالنسبة **للمداخلة الثانية** فقد تطرقت لموضوع **مستجدات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية في** المجال الرياضي، قدمها السيد "عادل بلموذن" ممثلا عن المديرية العامة للجماعات الترابية – بوزارة الداخلية-، وقد أحاط بكيفية شاملة بأهم المستجدات التي تضمنتها القوانين التنظيمية الرياضية للجماعات الترابية الثلاثة، القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

ومن بين أهم العناصر التي تطرق إليها في عرضه، نذكر:

1) طبيعة اختصاصات الجماعات الترابية في المجال الرياضي:

<u>بالنسبة للجهات:</u>

- إنعاش الرياضة والترفيه (المادة 89 الفقرة ج)

<u>بالنسبة للإقليم:</u>

- يختص بتشخيص الحاجيات في المجال الرياضي **كاختصاص ذاتي**
- التأهيل الاجتماعي في الميادين التربوية و الصحية و الاجتماعية و الرياضية

<u>بالنسبة للجماعات:</u>

- إحداث المركبات الرياضية و الميادين و الملاعب الرياضية و القاعات المغطاة؛

الجلسة الافتتاحية

2) آليات مساهمة الجماعات الترابية في المجال الرياضي

- دعم الجمعيات من طرف الجماعات في إطار صلاحيات **مجلس الجماعة** في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
- المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
- دعم المقاولات في المجال الرياضي في إطار اختصاص **الجهات** في دعم المقاولات.
- المادة 82 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات
- تمويل أو المساهمة في تمويل التجهيزات الرياضية التي **لا تدخل في اختصاصات** الجماعات الترابية
- المواد: 93 من القانون التنظيمي للجهات، 88 من القانون التنظيمي للعمالات و الأقاليم. و89من القانون التنظيمي للجماعات.
- إبرام **اتفاقات التعاون و الشراكة** مع الجمعيات أو مع
- شركات القطاع الخاص العاملة في المجال الرياضي من أجل إنجاز مشاريع أو أنشطة ذات **فائدة مشتركة**

3) دور المديرية العامة للجماعات الترابية في مواكبة الجماعات الترابية في المجال الرياضي

- ترتكز مهام وزارة الداخلية على تحسيس الجماعات الترابية و مواكبتها و تأطيرها للانخراط في انجاز ملاعب القرب، و كذا مواكبة الحصول على الاقتراضات اللازمة من صندوق التجهيز الجماعي لفائدة الجماعات الترابية و أداء الأقساط خلال المدة المحددة للبرنامج.
- إبرام اتفاقيات خاصة مع الجماعات المعنية قصد تفعيل البرنامج بمساهمة من الإقليم أو العمالة التي تنتمي إليه هذه الجماعات.

الجلسة الافتتاحية

في حين ارتبط موضوع **المداخلة الثالثة** بتقديم **قراءة في القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة**، أشار خلالها **السيد "يحيى السعيدي"** الخبير في القوانين الرياضية، إلى أن المشرع منذ الحصول على الاستقلال أصدر ثلاثة (03) نصوص تشريعية تؤطر المجال الرياضي، شكل القانون 30.09 أخر هذه القوانين، بالرغم من تأخر إصدار العديد من المراسم التنظيمية لبعض مواده.

وبعد تأكيد السيد المتدخل على إيجابيات القانون 30.09، أثار العديد من العيوب التي تعتري الشأن الرياضي، لعل أبرزها:

- غياب حرص القطاع المعني بالرياضة على تطبيق النصوص القانونية المنظمة للشأن الرياضي.
- الفوضى الكبيرة التي يشهدها المجال الرياضي.
- وجود أخطاء في صياغة بعض مقتضيات القانون رقم 30.09.
- وجود تضارب المصالح في الهيئات والتمثيليات الرياضية على المستوى الجهوي والوطني.

ثم ختم عرضه بتقديم العديد من الحلول التي من شأنها مأسسة العمل الرياضي:

- إحداث لجان أولمبية جهوية.
- إضافة ممثل عن اللجنة الأولمبية الجهوية إلى عضوية المجالس الإدارية للجامعات.
- الحرص على التطبيق السليم للنصوص القانونية الرياضية.
- تنظيم العضوية في الجامعات والعصب والفرق الرياضية، عبر وضع ضوابط منهجية توضح حالات التنافي.
- مأسسة الجمعيات الرياضية من حيث تقديم الاعتماد المنصوص عليه في ظهير الحريات العامة لسنة 1958 والقانون 30.09.

جهة فاس مكناس
Région FES MEKNES

الورشات العلمية

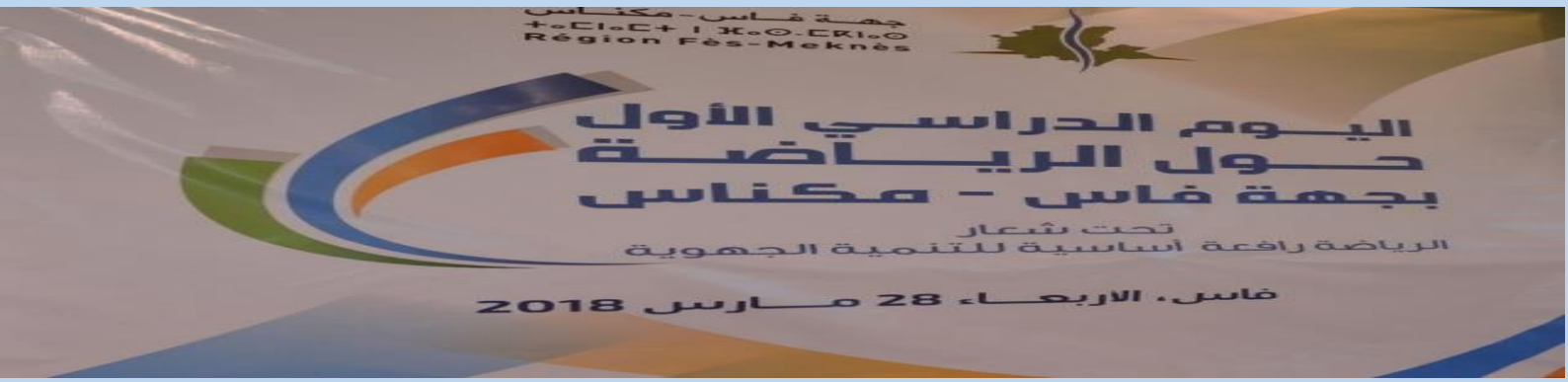

الورشة الأولى- آليات الحكامة في التدبير الرياضي

سعيا إلى تعميق النقاش في كافة القضايا التي تهم المجال الرياضي داخل النفوذ الترابي للجهة، عملت اللجنة المنظمة على برمجة تنظيم ثلاثة (03) ورشات، لامست إلى حد كبير أبرز الانشغالات والتحديات التي تؤرق اهتمام المتدخلين والفاعلين على حد سواء، سواء من حيث تنسيق السياسات الجهوية في المجال الرياضي، أو من حيث تعزيز آليات الحكامة في التدبير الرياضي، أو من حيث الدور الذي تلعبه الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي، وتنسيق دورها في مجال الدعم الموجه للفرق والجمعيات الرياضية.

فبالنسبة **للورشة الأولى** التي خصص موضوعها لآليات الحكامة في التدبير الرياضي، قدم عرضها **السيد حسن صابر ممثلا عن المديرية الجهوية للشباب والرياضة**، ونشط أشغالها **السيد مصطفى لمريزق، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بجهة فاس مكناس**، من خلال تقديمه للمحاور الأساسية للورشة والأهداف المرجوة منها، وكذا المرتكزات القانونية المتعلقة بالحكامة في المجال الرياضي (الدستور والمقتضيات القانونية). إلى جانب توضيحه لكيفية تسيير وتنظيم الورشة.

الورشة الأولى- آليات الحكامة في التدبير الرياضي

خصص المحور الأول للورشة إلى ملائمة القوانين حيث تم إبراز الثغرات القانونية الموجودة في القانون 30.09 خاصة:

- اشكالية المنخرطين في القانون والدور المبالغ فيه المنوط بهم.
- إصلاح النواة : الجمعيات الرياضية.

أما المحور الثاني فقد تم التطرق فيه إلى البنيات التحتية والرياضية، وتم التأكيد على:

ضرورة توفر المؤسسات التعليمية على بنية تحتية بجودة عالية وفتحها في نهاية الأسبوع للتلاميذ.

- أهمية استثمار القطاع الخاص في البنيات التحتية الرياضية.
- صعوبة تسيير الجامعات والجمعيات الرياضية عبر نظام اللوائح المرتبطة بالنظام الأساسي.
- تقوية مجال التكوين خاصة في تدبير المجال المالي.
- إعداد مخطط مديري للرياضة داخل كل اقليم.
- تفعيل آليات المراقبة من طرف الجماعات الترابية بخصوص الدعم المقدم للمؤسسات الرياضية
- تعزيز دور الوزارة الوصية في مراقبة ملاعب القرب.
- أحداث جامعة رياضية بالجهة تشمل جميع التخصصات.
- توفير وعاء عقاري للرياضة داخل الجهة خاصة في الأحياء الهامشية وتحقيق العدالة المجالية.

توصيات الورشة الأولى

- تطوير وتحسين وملائمة القوانين الرياضية.
- تأهيل وتطوير البنيات التحتية وفق المعايير المعتمدة.
- تطوير وتحديث البرامج والمناهج المتعلقة بالتدريب الرياضي.
- تطوير مناهج وطرائق التكوين والتأطير للمؤطرين والممارسين الرياضيين.
- تنويع مصادر التمويل والدعم واعتماد معايير الشفافية في التدبير المالي والاداري.
- تعزيز وتطوير آليات التعاون والتنسيق والشراكة بين كافة المكونات الفاعلة في الحقل الرياضي.
- ملائمة القوانين التنظيمية الرياضية الوطنية للقوانين الدولية وضرورة مواكبة المستجدات خاصة القانون 30-09 المتعلق بالتربية البدنية، خصوصا: قانون المنخرط وإعادة النظر في دوره داخل النادي الرياضي
- مراجعة النظام النموذجي للجمعيات وإحداث أنظمة تلائم مختلف التخصصات .
- مراجعة النظام النموذجي للجامعات والعصب الرياضية.
- مراجعة القانون الخاص بالمدرب (قانون الاطار).
- ضرورة الاعتناء بالطب الرياضي ودوره في الارتقاء برياضة النخبة والاهتمام بالتغطية الصحية للرياضيين.
- ضرورة ملائمة التقسيم الجهوي للعصب وفق التقسيم والتقطيع الترابي وطنيا.
- الاهتمام بالمنشآت الرياضية الخاصة بتطوير الممارسة الرياضية.
- إرساء العدالة المجالية فيما يتعلق بإحداث البنيات التحتية على مستوى مناطق الجهة.
- ضرورة تطوير البنيات التحتية المتعلقة بالرياضة ذات المستوى العالي وفق المعايير الدولية المعتمدة.
- إيلاء عناية خاصة للرياضة المدرسية خصوصا في المجال القروي وتعزيز البنيات التحتية.
- تفعيل الشراكة بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية الوطنية لاستغلال الملاعب الرياضية بالمؤسسات التعليمية.
- إعداد مخطط مديري للتنمية الرياضية على مستوى الجماعات الترابية.
- الالتزام بالاتفاقيات المبرمة في إطار إحداث البنيات التحتية الرياضية ما بين القطاع الوصي والجماعات الترابية.
- إحداث بنيات تحتية متعلقة برياضة الترفيه.
- تفعيل آليات المراقبة والتتبع من طرف القطاع الوصي على الجمعيات والنوادي الرياضية.
- ضرورة مواكبة وتقييم صرف المنح الموجهة للجمعيات والأندية من طرف الجهات الوصية والجماعات الترابية.
- تنظيم دورات تكوينية في التدبير المالي والمحاسباتي لفائدة أمناء المال بالجامعات والعصب الرياضية.
- تنظيم دورات تكوينية في التدبير و التسيير الإداري لفائدة الأطر والمسيرين الرياضين.
- إحداث جامعة رياضية بالجهة أو شعبة للتدبير الرياضي ،قصد تعزيز التكوين العلمي في مجال الرياضة على مستوى الجهة.
- إحداث مراكز خاصة بالتكوين وتأهيل الكفاءات الرياضية.
- تفعيل الشراكات مع العصب الرياضية.
- إشراك الإعلام الرياضي في وضع المخططات التنموية الرياضية.
- إدراج تخصصات رياضية في الدراسات الجامعية.
- تبسيط المساطر الادارية .

الورشة الثانية- دور الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي

أما بالنسبة **للورشة الثانية** التي خصص موضوعها لدور الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي، وتنسيق دورها في مجال الدعم الموجه للفرق والجمعيات الرياضية، فقد قدم عرضها **الدكتور عبد الله بوو انو رئيس جماعة مكناس**، ونشط أشغالها **السيد محمد أوزين نائب رئيس مجلس جهة فاس مكناس.**

وقد خصص المحور الأول للورشة لدور التنمية الرياضية في خلق التنمية الترابية باعتبار الرياضة مكون أساسي من مكونات الاقتصاد الترابي وكذا تطوير السياحة الرياضية من خلال:

- خلق شراكات مع المتدخلين في قطاع السياحة.
- جلب فرق رياضية لإقامة تربصات بالجهة (توفير البنيات التحتية المواكبة)
- تحقيق إيرادات ضخمة (حقوق النقل والإشهار).
- تشغيل الأطر الرياضية التقنية وأطباء التخصص الرياضي، والتمريض...
- تحسين الصحة العامة وترشيد نفقات التغطية الصحية وذلك بتقليص نسبة الإصابات بالإمراض المزمنة والرفع من المردودية الاقتصادية للرأسمال البشري.

الورشة الثانية- دور الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي

أما المحور الثاني فقد خصص لموضوع الرياضة كرافعة للتأطير الاجتماعي وخلق أسس الاندماج الاجتماعي من خلال إنشاء ملاعب للقرب بالأحياء المفتقدة للتجهيز والتشجيع على الممارسة الرياضية وتدبيرها في إطار تشاركي تروم إلى:

- ملء الوقت الثالث للمواطنين خصوصا الشباب والأطفال.
- تحفيزهم على الابتعاد عن العادات السيئة.
- اتخاذ الرياضة كأداة لتهذيب السلوك الاجتماعي.

أما المحور الثالث فقد خصص لدور الجماعات الترابية في التنمية والتنشيط الرياضي وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاليات:

- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التكوين والتكوين المستمر للأطر الرياضية.
- خلق شراكة بين الجماعة ووزارة التربية الوطنية كخزان للقدرات الرياضية.
- إدراج مقاربة النوع.
- تعبئة العقار من أجل تشجيع المقاولات والشركات على الاستثمار في المجال الرياضي.
- التمويل والدعم المالي للجمعيات الرياضية.
- خلق صندوق تنموي جهوي لتطوير الاقتصاد الرياضي.

تقديم عناية خاصة للأبطال الرياضيين المحليين.

توصيات الورشة الثانية

- تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة بدور الجماعات الترابية في المجال الرياضي.
- وضع سياسة عمومية خاصة بالرياضة وطنيا وجهويا.
- عقد اتفاقية شراكة بين جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال الرياضي.
- وضع الرياضة في صلب اهتمامات المنتخبين.
- التنسيق والتعاون بين مختلف الجماعات الترابية.
- إنشاء مرافق رياضية متخصصة وتعميمها على الجهة في إطار العدالة المجالية.
- إعادة الاعتبار لبعض المنشآت الرياضية من خلال الترميم والتجهيز والتأهيل.
- وضع منشآت وممرات رياضية بمداخل المدن.
- خلق معهد بالجهة لتكوين القادة الرياضيين والحكام.
- دعم البنيات التحتية الرياضية بالمؤسسات التعليمية وإحداث لجنة جهوية للتوجيه الرياضي.
- فتح المراكز السوسيو رياضية للقرب المنجزة.
- إعتماد مقاربة تشاركية في الاستفادة من الدعم الموجه للجمعيات الرياضية.
- دعم الجهة للمقاولات لتشجيع الاستثمار في المجال الرياضي.
- دعم الجمعيات الرياضية بالوسائل والإمكانيات الضرورية في إطار الشفافية والديمقراطية والاستحقاق.
- تنظيم تظاهرات رياضية سنوية وطنية ودولية بالجهة.
- تشجيع المرأة الرياضية القروية.
- تعميم الاستفادة من المستشهرين في رعاية الفرق الرياضية.
- خلق جائزة التميز في الأنواع الرياضية مبني على خصوصية كل جماعة ترابية.
- خلق شعب في الجامعات متخصصة في الرياضة.
- إيلاء أهمية خاصة لرياضات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تنظيم يوم دراسي حول الدعم المالي للجمعيات الرياضية.
- رفع هذه التوصيات والاقتراحات إلى البرلمان.

الورشة الثالثة- تنسيق السياسات العمومية في المجال الرياضي

أما بخصوص **الورشة الثالثة** التي خصص موضوعها لتنسيق السياسات العمومية في المجال الرياضي، فقد قدم عرضها **السيد "أحمد اليندوزي" نائب رئيس مجلس جهة فاس مكناس، ورئيس اللجنة التحضيرية لليوم الدراسي**، ونشطت أشغالها **السيدة "رحمة طريطاح" رئيسة لجنة المرأة والشباب والرياضة بجهة فاس مكناس.**

افتتحت **السيدة رحمة اطريطاح** الورشة بكلمة شكر للحاضرين ثم أطرت أرضية النقاش موضوع الورشة من خلال تأكيدها على أهمية التنسيق و التشاور بين مختلف المتدخلين في الميدان الرياضي. قبل طرحها للعديد من التساؤلات المهمة التي لامست الى حد بعيد الاختلالات التي يعاني منها القطاع الرياضي.

الورشة الثالثة- تنسيق السياسات العمومية في المجال الرياضي

في حين تولى **السيد أحمد اليندوزي** خلال عرضه الوقوف عند أهم الإشكاليات التي يعاني منها الشأن الرياضي والتي تتجلى أساسا في:

- طريقة إنتاج السياسة الرياضية.
- تعدد المتدخلين في المجال الرياضي:

الدولة: وزارة الشباب و الرياضة, وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, وزارة السكنى و التعمير و سياسة المدينة, المغربية للألعاب و الرياضة, المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الجماعات الترابية:الجهات, العمالات و الأقاليم, الجماعات

المجتمع المدني:الجامعات الرياضية و اللجنة الأولمبية, العصب الجهوية, الرابطة الرياضية

القطاع الخاص.

وهو ما يؤدي إلى تشتت القرار المتعلق بالبرامج الرياضية، وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين في الميدان.

أما المحور الثاني فقد أشار من خلاله **السيد أحمد اليندوزي** إلى أن الجهة هي المؤهلة جهويا للقيام بدور القاطرة في المجال الرياضي وتركيز العديد من المقتضيات الدستورية والقانونية المعمول بها (الفصول; 26, 31, 33, 137, 143 من الدستور – المواد 91, 94 من القانون التنظيمي 111.14 – المواد74, 86 من القانون التنظيمي 112.14 – والمادة 87 من القانون التنظيمي 113.14) وكذا القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة في المواد 82, 83, 84, 85.

وذلك من خلال تفعيل دور الصدارة الذي تحتله الجهة مقارنة مع باقي الجماعات الترابية الأخرى، و هو ما كان موضوع المحور الثالث الذي قدم فيه **السيد أحمد اليندوزي** بعض المقترحات في هذا الاتجاه ، جاءت كما يلي:

- تفعيل المقتضيات الخاصة بالمجال الرياضي المنصوص عليها في برنامج التنمية الجهوية.
- تعزيز الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية وتأهيل بنياتها، لما تلعبه من دور في تكوين التلاميذ والطلبة الرياضيين على المستوى المحلي، الجهوي والوطني.
- إعداد مخطط مديري للرياضة بالجهة.
- تأسيس مجلس جهوي للرياضة.

توصيات الورشة الثالثة

- تفعيل مركز الصدارة الذي بوأه الدستور للجهة
- إعداد مخطط مديري للرياضة بالجهة وفق مقاربة تشاركية
- تأسيس مجلس جهوي للرياضة ومجالس أو لجان إقليمية
- تفعيل المقتضيات الخاصة بالمجال الرياضي المنصوص عليها في برنامج التنمية الجهوية وفي برامج عمل مجالس العمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات
- تعزيز الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية ودعمها مع تأهيل بنياتها وتنسيق جهودهما
- إحداث مؤسسات مدارس ورياضة ومؤسسة جامعية تعنى بعلوم الرياضة
- القيام بدراسات علمية تهم مجال الممارسة الرياضية محليا وإقليميا وجهويا وخلق بنك للمعلومات حول الجمعيات الرياضية بالجهة
- إحداث صندوق جهوي خاص بدعم الممارسة الرياضية
- ضمان حق الممارسة الرياضية في المدارس وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية
- خلق معهد تكوين جهوي رياضي بالجهة لتأطير الجانب الرياضي
- تنظيم أنشطة إشعاعية رياضية جهوية سنوية
- رصد ميزانية للإعلام مع خلق جائزة مهنية للصحافة الرياضية
- بلورة سياسة أفقية تشاركية للرياضة تلامس جميع القطاعات
- توسيع قاعدة الممارسين الرياضيين بالجهة في مختلف التخصصات باستحضار مقاربة النوع الاجتماعي
- إحداث مركز رياضي جهوي لذوي الاحتياجات الخاصة
- تجميع الميزانيات الفاعلين في مجال الرياضة
- ضرورة خلق قاعدة معطيات بين وزارية وبين جميع الفرقاء
- المصالحة بين الفاعل السياسي والرياضي لمصلحة تعزيز الممارسة الرياضية
- التفكير في العمل القاعدي، الأقاليم من المفترض أن تؤسس مجالس إقليمية للرياضة
- إعداد المخطط الجهوي للرياضة من خلال تعزيز البنيات التحتية من ملاعب ومؤسسات شبابية
- تكليف الهيئة الاستشارية للشباب لإعداد المجلس الجهوي للرياضة

الجلسة العامة

المسائية

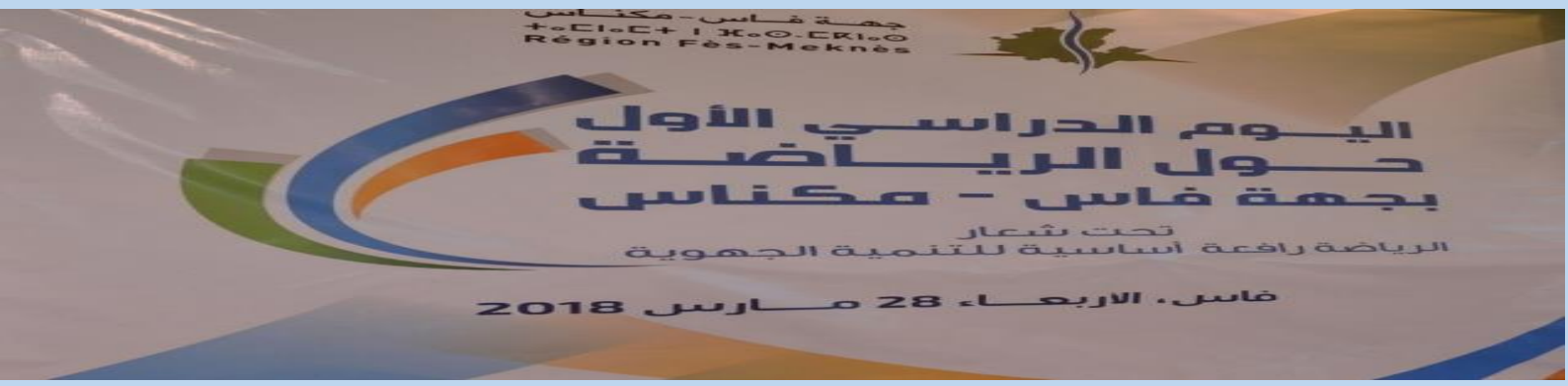

الجلسة العامة المسائية

استهلت أشغال هذه الجلسة بتقديم **السيد "أحمد اليندوزي" رئيس اللجنة التحضيرية لهذا اليوم الدراسي** تلخيصا لمجمل التوصيات التي انبثقت عن أشغال الورشات الثلاثة، والتي ستدرج ضمن الاعلان الذي توج نهاية فعاليات هذا الملتقى، والذي أطلق عليه "**إعلان فاس مكناس للرياضة**"، الذي سيشكل أرضية مرجعية للرياضة بالجهة.

شاكرا كافة الفاعلين المشاركين في أشغال اليوم الدراسي على مساهمتهم القيمة في إنجاح فعاليات هدا الملتقى العلمي الأول الذي أخذت جهة فاس-مكناس مبادرة السبق في تنظيمه, بما قدموه من أفكار ومقترحات أغنت الأرضية التوجيهية لأشغال هذا اليوم,

وقد اختتم **السيد "محند العنصر" رئيس مجلس جهة فاس مكناس** أشغال هذا الملتقى الرياضي، بمداخلة جدد فيها شكر الحاضرين كل باسمه وصفته، على حضور أشغال هذا اليوم الدراسي، وعلى مشاركتهم الفعالة في مختلف فعاليات وفقرات هذا الملتقى العلمي، وبما قدموه من مداخلات قيمة ومقترحات بناءة وتصورات وجيهة من شأنها المساهمة في معالجة الاختلالات التي تطال الشأن الرياضي، في أفق النهوض به وتأهيليه.

كما جدد التأكيد على حرص مجلس جهة فاس مكناس بكل أعضائه ومكوناته على تفعيل كافة التوصيات التي انبثقت عن أشغال هذا اليوم للنهوض بالشأن الرياضي بالجهة.